Boulaksa Leila

المقياس: الاقتصاد

المحاضرة 01: مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

الفئة المستقبلة: هذه المحاضرات موجهة لطلبة السنة ثانية ليسانس تهيئة الإقليم

الهدف من المقياس:

يهدف هذا الدرس إلى تعريف الطالب بعلم الاقتصاد والمفاهيم الأساسية المتعلقة به، في إطار توضيح العلاقة بين الجغرافيا وتهيئة الإقليم والعلوم الأخرى على اعتباره علم متعدد التخصصات. وعليه سيتعرف الطالب في هذا المقياس على مفاهيم حول الاقتصاد على غرار مفهوم الاقتصاد، الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي، الأنشطة الاقتصادية، المؤسسات الاقتصادية والخصائص الأساسية لعلم الاقتصاد مرورا ببعض المشاكل الاقتصادية كالتضخم، بالإضافة إلى أن الطالب سيتمك من خلال هذا المقياس من التعرف على خصائص الاقتصاد الجزائري والتنمية الاقتصادية في الجزائر.

مقدمة:

كل ما يحدث على سطح الأرض هو جغرافي. جميع العمليات الاجتماعية والأحداث والمشاكل والقضايا، من الأكثر محلية – جسمك مثلا– إلى الأكثر عالمية، هي جغرافية بطبيعتها؛ أي أنها تحدث في المكان، ويؤثر موقعها على أصولها وطبيعتها ومساراتها بمرور الوقت. كل ما هو اجتماعي هو أيضًا مكاني، أي أنه يحدث في مكان ما. المكان الذي تجلس فيه الآن، وكيف وصلت إليه، ومكان إقامتك وعملك، وأنماط المباني واستخدام الأراضي في مدرستك أو مدينتك، وطرق النقل، والطرق التي يتحرك الناس من خلالها كلها جوانب مختلفة من الجغرافيا؛ وكذلك هي توزيعات ثقافات العالم، وأنماط الثروة والفقر، وتدفقات الناس والسلع والأمراض والمعلومات.

الجغرافيا هي دراسة المكان، وكيف يتم استخدام سطح الأرض، وكيف يتفاعل الإنسان مع المكان (كيف تنتج المجتمعات الأماكن، وكيف يتم توزيع الأنشطة البشرية بين مواقع مختلفة). من نواحٍ عديدة، الجغرافيا هي دراسة المكان بنفس الطريقة التي يدرس بها التاريخ الناس في الزمن. هذا المفهوم مختلف تمامًا عن الصور النمطية الشعبية البسيطة التي تصور الجغرافيين كمجموعة مملة مهتمة فقط برسم الحدود ومهووسة بحفظ أسماء عواصم غير المعروفة. بشكل أساسي، فإن تخصص الجغرافيا يذهب أبعد من ذلك ليتفحص ويحلل سبب وجود الأشياء في أماكنها، فمجرد معرفة مكان الأشياء أمر بسيط نسبيًا؛ حيث يمكن لأي شخص لديه أطلس جيد أن يعرف، على سبيل المثال، مكان زراعة الموز أو توزيع النفط. إذن يهتم الجغرافيون أكثر بتفسير العمليات التي تؤدي إلى التوزيعات المكانية، وليس فقط رسم خرائط تلك الأنماط. ما هو أكثر إثارة للاهتمام في الجغرافيا من مجرد العثور على أنماط على سطح الأرض هو التفسير الذي يربط النتائج المكانية بالعمليات الاجتماعية والبيئية التي تؤدي إليها. لذلك، يفحص الجغرافيون ليس فقط مكان وجود الناس والأماكن ولكن أيضًا كيف يفهم الناس تلك الأماكن، ويمنحونها معنى، ويغيرونها، ويتغيرون بدورهم بواسطتها. نظرًا لأن هذه المسألة تتضمن موضوعات اجتماعية وبيئية، فإن الجغرافيا هي دراسة توزيع الظواهر البشرية والطبيعية على حد سواء وتقع عند تقاطع العلوم الاجتماعية والفيزيائية".

"الجغرافيا الاقتصادية هي فرع من العلوم يهتم بدراسة التنظيم المكاني وتوزيع النشاط الاقتصادي (الإنتاج والنقل والاتصالات والاستهلاك) ؛ واستخدام موارد العالم؛ والأصول الجغرافية وهيكل وديناميات الاقتصاد العالمي. يتناول الجغرافيون الاقتصاديون مجموعة واسعة من الموضوعات على مستويات مكانية مختلفة باستخدام نظريات ومنهجيات مختلفة. يركز البعض على القضايا المحلية مثل تأثيرات مرافق حرق النفايات، بينما يدرس آخرون أنماط الجوع والفقر العالمية. تشمل المقاربات المفاهيمية الموجودة في الجغرافيا الاقتصادية نماذج العرض والطلب، والتحليلات الاقتصادية السياسية التي تركز على الطبقة والسلطة، والآراء التي تموّه عمدًا الحدود بين "الاقتصاد" وغيره من مجالات المجتمع مثل الثقافة والاستهلاك والسياسة. من الناحية المنهجية، يستخدم الجغرافيون الاقتصاديون مجموعة من الأدوات التي تشمل نظم المعلومات الجغرافية والنماذج الرياضية والتقييمات النوعية المستندة إلى المقابلات والعمل الميداني".

أولا مفاهيم علم الاقتصاد:

مفهوم الاقتصاد:

يعود الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية Oikonomos المركبة من Oikos التي تعني المنزل و Nomos التي تعني التدبير، وبذلك يقصد بالكلمة اجمالا تدبير أمور المنزل فهي تعبر عن مجمل القواعد والطرق التي يعتمد عليها رب الأسرة في ادارة الذمة المالية لمنزله، لكي يصل الى أمثل استخدام لدخله في تحقيق أقصى الحاجات لأسرته، إلا أن المعنى الاصطلاحي للفظ اقتصاد عند اليونانيين تعدى هذا المفهوم ليقصد به أيضا تدبير أمور المدينة.

أما من الناحية الاصطلاحية فإن التنوع والتطور المستمر للاتجاهات الفكرية للاقتصادين، باعتبارها انعكاس للواقع الاقتصادي للمجتمعات على مر التاريخ، نتج عنه تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم الاقتصاد ولم يتفق المختصون على مفهوم واحد محددا لنطاقه وشاملا لموضوعاته واهتماماته.

حيث عرفه ادم سميث (Adam Smith) في كتابه الشهير ثروة الأمم بأنه " العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها "، وقد ركز هذا التعريف على مفهوم الثروة وأهمل دور الانسان.

غير أن ((J.S. MILLكان رأيه مخالف، حيث يعتبر أن علم الاقتصاد هو العلم الذي يقتضي أثر القوانين الجماعة التي تتولد عن ظروف الأشخاص المعقدة في سبيل إنتاج الثروة.

واعتبر الفريد مارشال (A. MARSHALL) علم الاقتصاد بتعريف في كتابه مبادئ الاقتصاد عام 1890، بأنه " ذلك العلم الذي يقوم بدراسة الإنسان في أعماله التجارية اليومية وحصوله على الدخل وطرق استعماله". فهو

يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات، فقد تم التركيز هنا على دراسة رفاهية الفرد المادية والتي يحصل عليها من إنفاق دخله.

في حين عرفه ميلتون فريدمان على أنه " ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع في حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع".

أما بيجو فقد أكد في كتابه اقتصاديات الرفاهية 1920 بأن علم الاقتصاد هو" العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية.

في حين عرف سام ويلسون علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يهتم بدراسة الكيفية التي يختار بها الأفراد والمجتمع الطريقة التي يستخدمون بها السلع لغرض الاستهلاك في الحاضر والمستقبل".

علم الاقتصاد (economics) ودراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس.

يكمن خلف هذا التعريف فكرتان رئيسيتان في علم الاقتصاد: ندرة السلع والرغبة في الكفاءة. خذ الندرة (scarcity)أولاً. فإذا كان في الإمكان انتاج كميات غير محدودة من كل سلعة، أو إذا اشبعت كل الحاجات البشرية بالكامل، فماذا ستكون النتيجة؟ لن يقلق الناس على وضع ميزانية لدخلهم؛ لأن في وسعهم الحصول على كل ما يريدون، ولن تضطر منشآت الأعمال الى الشعور بالغيظ من تكلفة رأس المال أو تكلفة الرعاية الصحية، ولن تحتاج الحكومات الى الكد من أجل الضرائب أو النفقات؛ لان أحداً ما لن يهتم فطالما كان في وسع الجميع الحصول على كل ما يرغبون. فلن يهتم أحد بمسألة توزيع الدخل بين مختلف الناس أو الطبقات.

إذا اختصرنا كل هذه التعاريف، فإننا سنجد أنها تشترك في مغزى واحد:

هو دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج economics علم الاقتصاد

سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الأفراد.

علاقة علم الاقتصاد بالديموغرافيا والجغرافيا :الديموغرافيا هي تلك المعرفة التي تهتم بالدراسة الكمية والكيفية للسكان من حيث حالتهم وحركتهم وكذلك خصائصهم الجسمانية والذهنية والسلوكية، فالعوامل الديموغرافية تؤثر على النشاط الاقتصادي فهي التي تحدد شروطه الأساسية، كالقوة العاملة كما وكيفا وكذلك مدى الحاجات التي يمثل اشباعها الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

في حين الجغرافيا هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان، والنقطة التي يلتقي فيها هذين الفرعين من المعرفة هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي، فالأمر يتعلق هنا بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان، ومن هنا يزود علم الجغرافيا الاقتصاديين بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي، كما تتأكد هذه العلاقة ضمن ما يعرف الجغرافيا الاقتصادية، فهي تبحث في القوى المحركة والموارد الطبيعية والاقتصادية في بلد معي.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات: من أجل الوصول الى نتائج كمية دقيقة يلجأ الاقتصادي الى الاستعانة بالأساليب الرياضية في البراهين والتحليل، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم، فالرياضيات مكنت من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولا كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية.

ينقسم علم الاقتصاد الى قسمين هما: الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي.

الاقتصاد الجزئي: Microeconomics

إن مصطلح الاقتصاد الجزئي Microeconomics مكون من Micro المشتقة من الكلمة اليونانية

Mikros والتي تعني الجزء الصغير أما economics فتعني الاقتصاد أي الاقتصاد الصغير أو الاقتصاد الجزئي وهو يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الجزئية المنفردة وطرق تفاعلهم في الأسواق من أجل تخصيص مختلف الموارد وتحقيق الاشباع، وبالتالي فهو يقوم على دراسة سلوك المستهلك وتحقيق المنفعة 5 ، وبالتالي هو مبني على مبادئ النظرية النيوكلاسكية(الكلاسيك الجدد) التي تعتمد على مبدأ التوازن العام، التي تهتم بدراسة سلوك المستهلك وسلوك المنتج وعلاقتهما في السوق.

إذن الاقتصاد الجزئي هو دراسة القرارات التي يتخذها الافراد والشركات فيما يتعلق بتخصيص الموارد وأسعار السلع والخدمات، ويستدم استراتيجية من الأسفل الى الأعلى لتحليل الاقتصاد، بمعنى آخر يحاول الاقتصاد الجزئي فهم اختيارات الفرد وتخصيص الموارد، أي انه لا يقرر ماهية التغييرات التي تحدث في السوق بل يشرح أسباب حدوث هده التغيرات.

يتمثل الدور الرئيسي للاقتصاد الجزئي في دراسة كيفية زيادة انتاج الشركات، وقدرتها الى الحد الأقصى في تحقيق الأرباح، حتى تتمكن من خفض الأسعار والمنافسة في صناعتها، يمكن تحديد العوامل الرئيسية للاقتصاد الجزئي كما يلي:

- الطلب والعرض والتوازن؛ – نظرية الإنتاج؛
- تكاليف الإنتاج؛ – تعظيم الربح.....

النظرية الاقتصادية الجزئيةMicroeconomics Theory

النظرية الاقتصادية الجزئية تهتم النظرية الاقتصادية الجزئية أو الاقتصاد الجزئي (الوحدوي) أو نظرية السعر، بالأسواق وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، وبالتحديد المنتجون والمستهلكون.

النظريتان الرئيسيتان اللتين يتكون منهما الاقتصاد هما:

الاقتصاد الكلي:

إن مصطلح الاقتصاد الكلي Macroeconomics مكون من Macro المشتقة من الكلمة اليونانية Makros والتي تعني الجزء الكبير أما economics فتعني الاقتصاد. وهو يهتم بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية الكلية، فيتعامل مع الاقتصاد القومي في مجموعه متجاهلاً الوحدات الفردية، وكثير من المشاكل التي تواجهها .وبالتركيز على الاقتصاد القومي ككل فهو يبين لنا كيفية قياس وتحديد كل من الانتاج الكلي، الانفاق الكلي، المستوى العام للأسعار، ومستوى التشغيل، والتوازن الاقتصادي ومستويات النمو الاقتصادي.

الاقتصاد الكلي: يعالج أداء النظام الاقتصادي ككل، فهو لا يركز على صناعة محددة ولكن على صناعة السوق ككل. فالاقتصاد الكلي يهتم بدراسة مجموعة متنوعة من الظواهر على نطاق الاقتصاد مثل التضخم ومستويات الأسعار، معدل النمو، الدخل القومي، الناتج المحلي الإجمالي، والتغييرات في أوضاع سوق العمل، والاثار المترتبة على الصادرات والواردات، فهو يركز على الاتجاهات في الاقتصاد الكلي وكيف يتحرك الاقتصاد ككل.

يدرس الاقتصاد الكلي العلاقة بين مختلف البلدان فيما يتعلق بكيفية تأثير سياسات دولة على دولة أخرى، ويحصر في نطاقه ويحلل نجاح وفشل استراتيجيات الحكومة. في الاقتصاد الكلي نقوم بمسح ارتباط الإنتاج الكلي للدولة ودرجة التوظيف مع ميزات معينة مثل أسعار التكلفة، معدلات الأجور، معدلات الفائدة والارباح....، من خلال التركيز على سلعة خيالية واحدة وما يحدث لها.

النظرية الاقتصادية الكلية:Macroeconomics Theory

–النظرية الاقتصادية الكلية فتهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل اجمالي الناتج الوطني، مخزون النقود، المستوى العام للأسعار، التوظيف والبطالة،....

العلاقة بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

بالرغم من اختلاف الاقتصاد الجزئي عن الاقتصاد الكلي في جوانب اهتمامات كل منهما، الا ان هناك علاقة وثيقة بينهما، حيث ان الاقتصاد الكلي يرتكز على كثير من مبادئ وتحليلات الاقتصاد الجزئي في عمله وفي دراسة

الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وأيضا تكمن العلاقة بين الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في ان مستويات الإنتاج والاستهلاك الكلي هي نتيجة لاختيارات الاسر والشركات الفردية. وتجدر الإشارة الى استخدام الاقتصاد الجزئي في دراسة كيفية تأثير التغيرات الاقتصادية الكلية على سلوك الوحدات الجزئية.

مثال: دراسة كيفية تأثير الزيادة في التضخم على انتاج السلع

حيث ان زيادة معدل التضخم في الدولة يؤدي الى التغير في سعر المواد الأولية في الصناعات مما يؤدي الى تغيير التكلفة وبالتالي سعر المنتج النهائي الدي يتحمل تكلفته المستهلك.

وهنا نرى التداخل الواضحة بين كل من الاقتصاد الكلي والجزئي، فكل منهما يعتمد على الاخر ويؤثر عليه بشكل مباشر او غير مباشر.

الفرق بين الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

- يهتم الاقتصاد الجزئي بعوامل الطلب والعرض، بينما يهتم الاقتصاد الكلي بأداء الوضع الاقتصادي ككل وقياس وتيرة النمو الاقتصادي والتغير في الدخل القومي؛

- يساعد الاقتصاد الجزئي على تسهيل عملية صنع القرار لقطاعات الاعمال الصغيرة داخل الدولة؛ - يركز الاقتصاد الكلي على التغير في معدلات البطالة والصناعات الكبيرة والاقتصاد بوجه عام.

ثانيا: النشاط الاقتصادي الكلي

تمهيد: يعتبر استقرار النشاط الاقتصادي الكلي شرطا ضروريا من اجل التنمية والنمو، ومع دلك فإن التوصيات المتداولة من المنظمات الدولية حول الشروط التي تشكل إدارة جيدة للاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كانت ضيقة الى حد بعيد.

مفهوم النشاط الاقتصادي الكلي:

يمكن تعريف النشاط الاقتصادي بأنه عملية توفير او شراء او بيع السلع والخدمات، كما يمكن تعريفه على انه انتاج او توزيع او استهلاك المنتجات او الخدمات.

الأنشطة الاقتصادية هي الأنشطة التي تقع ضمن حدود الإنتاج الاقتصادي بحسب تعريف نظام الحسابات القومية، وتضم:

- انتاج السلع والخدمات (السلع المستخدمة في عملية انتاج سلع وخدمات مماثلة وتسمى بالسلع الوسيطة)؛
- انتاج جميع السلع التي يحتفظ بها منتجوها للاستخدام النهائي؛
- انتاج خدمات الإسكان على ايدي المالكين؛
- الخدمات المنزلية والشخصية التي ينتجها العاملون الاحرار، وتستبعد هده الخدمات من حدود الإنتاج الاقتصادي وهي لا تعتبر من الأنشطة الاقتصادية.

اساسيات النشاط الاقتصادي الكلي:

1- لابد من تطوير سياسات الاقتصاد الكلي ضمن إطار منسق، وبحيث تكون السياسة المالية والسياسة النقدية، وسياسات سعر صرف العملة المحلية وإدارة حساب رأس المال في ميزان المدفوعات كلها متجانسة مع بعضها البعض؛

2- يجب ان تتحلى اهداف النمو الاقتصادي، واستقرار سبل العيش، وخلق فرص العمل بأهمية خاصة، وان لا يتم التضحية بها من خلال التركيز الضيق على استقرار الاقتصاد الكلي والسيطرة على التضخم؛

3- معدلات النمو الاقتصادي ليست فقط القضية المحورية، بل طريقة ومصادر هدا النمو، وكيفية خلق فرص عمل وخفض مستويات الفقر؛

يجب ان يكون الهدف الأساس ي لمعظم البلدان النامية هو خلق فرص منتجة، وهدا يتطلب أكثر من مجرد وضع سياسات الاقتصاد الكلي، فالسياسات الصناعية التي تؤمن حوافز مدروسة بدقة من اجل تشجيع الاستثمار، والسياسات المالية والانفاق العام كلاهما يلعب دورا مهما في هدا المجال، حيث يجب الإقرار بأهمية الانفاق وتوجيهه نحو القطاعات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة؛

5- يجب ان تتماش ى السياسة النقدية مع السياسة المالية وليس العكس، ويجب ان تكون كلا السياستين موجهة نحو اهداف اقتصادية حقيقية، مثل خلق فرص عمل وتوسيعها وتقليص مستويات الفقر.

مقومات السياسة الاقتصادية الكلية:

تتلخص مقومات السياسة الكلية فيما يلي:

1- الحفاظ على مستوى قريب من مستوى التوظيف الكامل؛

2- الحفاظ على مستوى عال من الانفاق الاستثماري؛

3- الحد من مقدار العجز في ميزان المدفوعات؛

4- مكافحة واحتواء الضغوط التضخمية في الاقتصاد؛

5- تخفيض حدة الفقر وحماية مستوى معيشة المواطنين.

اهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تحقيق النمو الاقتصادي: طبقا لمربع كالدور يجب ان يبلغ معدل النمو الاقتصادي ما بين 5% و6% سنويا وبطبيعة الحال يجب ان يكون هذا المعدل أكبر من معدل النمو السكاني لنفس الفترة لان هذا سيؤدي الى رفع مستوى معيشة افراد المجتمع.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تحقيق الاستقرار في الاسعار اي التحكم في معدل التضخم الذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتزايد في المستوى العام للأسعار وحسب كالدور يجب ان يكون معدل التضخم صفر% وهو ما يتفق مع راي فريدمان بان تحقيق مستوى منخفض للتضخم مع هدف التوظيف الكامل يتطلب ان ينمو الناتج المحلي في المتوسط ما بين 5%و6% سنويا وبالتالي فإن زيادة العرض النقدي بنفس النسبة ستجنب الاقتصاد التعرض للازمات الاقتصادية.

تحقيق توظيف الكامل: حسب كالدور يجب ان يبلغ معدل البطالة 0% حيث التوظيف الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق اقصى مستوى ممكن من التشغيل، اي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع ويجب ملاحظه ان سعي السياسة الاقتصادية الى تحقيق التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة ان معدل تشغيل القوة العاملة 100% او ان معدل البطالة يساوي صفر.

تحقيق التوازن الخارجي: حسب كالدور من الافضل ان يكون ميزان المدفوعات في حالة فائض في حدود 2% وقد قام كالدور باقتراح قانون يعرف بقانون كالدور – فيدورن الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين معدل النمور الاقتصادي والمعدلات الثلاثية السابقة.

الادوات الرئيسية لإدارة السياسة الاقتصادية الكلية:

1- **السياسة المالية:** هي مجموعة الادوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي الكلي لتحقيق هدف معين، وتتكون من ادوات الانفاق العام وادوات الايرادات العام.

اهداف السياسة المالية:

2

زيادة الناتج القومي؛

رفع مستوى دخول للأفراد وبالتالي رفع مستوى معيشتهم؛

تحقيق التوظيف الكامل للموارد؛

تحقيق استقرار الأسعار؛

تحسين توزيع الدخل بين افراد المجتمع.

اهم أدوات السياسة المالية:

3

الضرائب Tx

الانفاق العام G

تأثيرادوات السياسة المالية على الدخل التوازني:

4

سياسة مالية انكماشية: اي يوجد هناك فجوة تضخمية

أ

الحالة 01: نقوم في هذه الحالة بتخفيض الانفاق العام او زيادة الضرائب.

الحالة 02: نقوم بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا.

سياسة مالية توسعية: اي حدوث فجوة انكماشية.

ب

الحالة 01: نقوم بزيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب.

الحالة 02: زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا.

تعريف الفجوة التضخمية: في هذه الحالة نقوم بتطبيق سياسة مالية انكماشية، تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات أكبر من العرض الكلي على السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل.

تعريف الفجوة الانكماشية: في هذه الحالة نقوم بتطبيق سياسة مالية توسعية، تحدث هذه الفجوة عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات اقل من العرض الكلي على السلع والخدمات.

ثانيا: السياسة النقدية:

تعريف البنك المركزي: يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية ومالية عامة تقف على قمة هرم الجهاز المصرفي، يتولى اصدار النقود القانونية، يقوم بوظائف عدة اهمها الرقابة والتحكم في عرض النقود، والاشراف على البنوك الاخرى والهدف من سياساته ليس تحقيق الربح وانما خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة، اي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تعريف السياسة النقدية:

هنا تعرف السياسة النقدية على انها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطة النقدية من اجل التحكم في كمية النقود في الاقتصاد وتحديد الكمية المثلى التي تسمح بتحقيق الاهداف النهائية لهذه السياسة (نمو اقتصادي، تشغيل كامل، استقرار الأسعار، استقرار ميزان المدفوعات). والتي تمثل في نفس الوقت الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية. كما تعرف على

انها مجموعة الاجراءات والادوات التي تعتمدها السلطة النقدية اي البنك المركزي بهدف التحكم في عرض النقود بما يحقق الاستقرار النقدي بصفة خاصة، والاستقرار الاقتصادي بصفة عامة.

اتجاهات السياسة النقدية:

السياسة النقدية الانكماشية: نفرض ان الاقتصاد وقع في وضع تضخمي تفوق فيه السيولة الحد المطلوب فيقوم البنك المركزي بموجب هذه السياسة:

- بتقييد الائتمان؛
- تقييد كمية النقود المتداولة في السوق؛
- محاربه ارتفاع الأسعار؛
- رفع معدل الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الإجمالي؛
- رفع سعر صرف العملة المحلية وبالتالي خفض معدل التضخم.

السياسة النقدية التوسعية: عكس الحالة الاولى هنا يلجا البنك المركزي لهذه السياسة التوسعية من اجل تسريع نمو الكتلة النقدية وذلك من خلال تشجيع الائتمان، تخفيض معدل الفائدة فيرتفع حجم الاستثمارات مما يؤدي الى زيادة الانتاج والتقليص من معدل البطالة.

ادوات السياسة النقدية:

تنقسم ادوات السياسة النقدية الى ادوات غير مباشرة وادوات مباشرة وادوات اخرى مكملة، الادوات غير المباشرة وهي ادوات كمية للسياسة النقدية تهدف الى التأثير في الحجم الكلي للنمو والائتمان، وتشمل عملية السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، تغيرات سعر إعادة الخصم يؤثر على كمية القروض المخصومة، التغير في متطلبات الاحتياطي القانوني ويؤثر على المضاعف النقدي (مضاعف الائتمان).

1- سياسة معدل إعادة الخصم:

تعتبر هذه السياسة من اهم وأقدم السياسات التي تستخدمها البنوك المركزية لرقابة الائتمان، يؤثر على كمية القروض المخصومة، يعرف سعر اعادة الخصم على انه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير اعادة خصمه للأوراق التجارية والاذونات الحكومية للبنوك التجارية. ويعرف ايضا على انه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.

أهمية وآثار سعر اعادة الخصم:

أ- تخفيض سعر الخصم يزيد من حجم الاوراق التجارية المقدمة من قبل البنوك التجارية لإعادة خصمها لدى البنك المركزي، وهذا يساعد البنوك لتوفير السيولة اللازمة للتوسع في حجم الائتمان اي منح القروض.

ب- هناك علاقة طردية بين سعر الخصم وسعر الفائدة على القروض الممنوحة للعملاء، اي ان سعر اعادة الخصم يمثل سعر تكلفة للبنوك التجارية على القروض المقترضة من البنك المركزي، فإذا ارتفع سعر الخصم فان هذا بالضرورة يؤدي الى زيادة سعر الفائدة التي تتقاضاه البنوك التجارية من المقترضين.

2 سياسة السوق المفتوحة:

سياسة السوق المفتوحة وهي عبارة عن تدخل البنك المركزي في السوق المالي اما بائعا او مشتريا للأوراق المالية بصفة عامة. وقد اعتبرها فريدمان أكثر فعالية في التأثير على المعروض النقدي، واعتبرها كينز أكثر فعالية مقارنة بأدوات غير تضخمية، الا انه يقر بمحدوديتها ما لم تصحب بأدوات أخرى.

فعالية سياسة السوق المفتوحة:

أ- يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من البنوك التجارية والسوق المالي عندما يرغب في زيادة حجم سيولة السوق النقدي، اي اتباع سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود الاقتصادي اي زيادة حجم السيولة في السوق النقدي، معناه زيادة حجم المعروض النقدي.

ب- يقوم البنك المركزي ببيع الاوراق المالية للجمهور والبنوك التجارية في حالة تنفيذ سياسة نقدية انكماشية من اجل تخطيط سيولة السوق النقدية ومن اجل تخفيض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية للحد من قدرتها على خلق او منح الائتمان. وهذا ما يؤدي الى نقص المعروض النقدي الذي يؤدي الى زيادة سعر الفائدة مما يقلل من حجم الاستثمار والعمالة والدخل.

3- سياسة الاحتياطي القانوني الاجباري اوالالزامي:

يقصد بها النسبة التي يقررها البنك المركزي على الودائع البنكية وذلك عن طريق اجبار او إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائم في خزانة البنك المركزي. توضع هذه الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل ارصدة او نقود سائلة كودائع لدى البنك المركزي فقط.

أثر وفعالية سياسة الاحتياطي القانوني:

استخدمت البنوك المركزية هذه الاداة بغرض تحقيق اهداف السياسة النقدية من ناحية، ولحماية البنوك التجارية من ناحية اخرى. كان الهدف من استخدام هذه الاداة هو حماية حقوق المودعين ثم اصبحت فيما بعد وسيلة لمراقبة وتعديل سيولة البنك. اي ان إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان.

تقوم البنوك المركزية باستخدام هذه الاداة لعلاج المشاكل، ففي حاله السياسة النقدية التوسعية يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني وبالتالي تزيد قدرة البنوك على منح الائتمان، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار. وفي حالة السياسة النقدية الانكماشية، يقوم البنك المركزي برفع نسبه الاحتياطي القانوني، وبالتالي تقليص قدره البنوك على خلق الائتمان ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ويقل الطلب وتنخفض الأسعار.

الرأس مالية (Capitalism):

الرأس مالية هي نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي وجغرافي يتميز بملكية خاصة لوسائل الإنتاج الاقتصادية (الموارد والمدخلات والأدوات ورأس المال اللازمة لإنتاج السلع والخدمات). نظرًا لهيمنة الرأسمالية على العالم اليوم، فإن أصولها وهيكلها وتغيراتها هي موضوع مركزي لهذا الكتاب: فالجغرافيا الاقتصادية المعاصرة هي في كثير من النواحي دراسة المناظر الطبيعية الرأسمالية بطرق مختلفة. نشأت الرأسمالية في أوروبا الغربية في أواخر القرن الخامس عشر والسادس عشر، وفي شكل استعماري، انتشرت في النهاية في معظم أنحاء العالم المعاصر.

المؤسسة الأساسية (ولكن ليس الوحيدة) المشاركة في تنظيم عوامل الإنتاج في الاقتصادات الرأسمالية هي السوق، التي من خلالها يتفاعل المشترون والبائعون من خلال العرض والطلب على أساس السعر. المبدأ التوجيهي في الاقتصادات الرأسمالية هو الربح، وهو الفرق بين الإيرادات التي تتلقاها الشركة وتكاليف إنتاجها. يملي الربح سلوك الرأسماليين كطبقة وكيف يعمل السوق، وعادة ما يدفع الشواغل الأخرى جانباً. سيتم إنتاج المنتجات المربحة فقط، بناءً على الطلب والسعر في السوق. تعكس الأسعار فائدة وقيمة السلع، بناءً على تعظيم المستهلكين لمصالحهم الخاصة، على الرغم من أن الطلب يتم إنشاؤه من خلال الإعلان. يتم تحديد كيفية وأين يتم إنتاج السلع بناءً على كفاءة العمل والتكنولوجيا والتوزيع المكاني لتكاليف الإنتاج. في الاقتصادات السوقية التنافسية، فإن المنتجين الأكثر كفاءة هم الناجون؛ ستملي عمليات الإنتاج ومواقعهم كيفية وأين سيتم إنتاج السلع".

المراجع:

بول أ ساموبل، وليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الأهلية للنشر والتوزيع، ط15، الأردن، 2001.

Stutz, F. P., & Warf, B. L. The world economy: Geography, business, development. 6th ed. 2012.